الوحدة 02: دراسة وتحليل الميزانية من المنظور المالي (سيولة / استحقاق)

الأهداف المتوخاة من الوحدة الثانية

- الإدراك الجيد لمفهوم قائمة المركز المالي (الميزانية المالية)، مكوناتها ومبادئ ترتيب عناصرها؛
- التعرف على مفهوم رأس المال العامل، أنواعه وتفسير حالاته؛
- التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث زيادة أو انخفاض في مستوى رأس المال العامل؛
- التعرف على مفهوم احتياجات رأس المال العامل وتحليل مختلف وضعياته؛
- دراسة شروط تحقيق التوازن المالي؛
- التعرف على أهم النسب المالية المستعملة في تحليل قائمة المركز المالي؛
- دراسة حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي.

أولا. مفهوم الميزانية المالية:

وهي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفق مبدأي السيولة والاستحقاق في المدى القصير، على أن تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

ثانيا .مبادئ الميزانية المالية: يجدر التنبيه إلى أن هناك تشابه كبير بين مبادئ الميزانية المالية المستخدمة في التحليل المالي ومبادئ الميزانية الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF)، والمتمثلة في:

1.مبدأ توازن الميزانية: وذلك يقتضي أن تكون مجموع القيمة المحاسبية الصافية الحقيقية للأصول مساويا لمجموع الخصوم.

2.مبدأ سنوية الميزانية: ويعني ذلك أنها تلخص وضعية المؤسسة خلال سنة مالية معينة، لذلك يتم إعدادها في نهاية السنة وتسمى ميزانية ختامية، كما يمكن إعداد ميزانية افتتاحية في بداية السنة بالاعتماد على الميزانية الختامية للسنة السابقة.

3.تصنيف حسابات الأصول يتم بالاعتماد على مبدأي السيولة والسنوية: وذلك يقتضي أن أي أصل من أصول المؤسسة يتطلب مدة زمنية طويلة لتحويله إلى سيولة نقدية أو أنه يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تفوق السنة، فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن أصول غير جارية (الأصول الثابتة)، وأن أي أصل يتطلب مدة قصيرة للتحول إلى سيولة نقدية أو يحتفظ به أو يستعمل لمدة زمنية تقل عن السنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الأصول الجارية " الأصول المتداولة".

4.تصنيف حسابات الخصوم يتم باستخدام مبدأي أجال الاستحقاق والسنوية: ويقصد بذلك أن أي خصم من خصوم المؤسسة يتعدى أجال استحقاقه السنة فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الموارد الدائمة، إما ضمن الديون الخاصة أو الديون الطويلة الأجل. وأن أي خصم يستحق في مدة زمنية تقل عن السنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الديون القصيرة الأجل.

تقييم حسابات الأصول يتم بالقيمة الحقيقية أو القيمة الحالية للأصل (la juste valeur).

ثالثا. عناصر الميزانية المالية:

1.الأصول : تنقسم الأصول إلى مجموعتين رئيسيتين:

1.1.الأصول غير جارية (الثابتة): وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن السنة وتظهر بالقيمة الصافية، أي بعد استبعاد الإهتلاكات، وتشمل : (القيم العينة (ح/21، ح/22 ما عدا ح/229، ح/23)، القيم المعنوية (ح/ وما20 وما تفرع عنه ما عدا ح/207)، القيم المالية (ح26 وما تفرع عنه ما عدا ح/269، ح/27 وما تفرع عنه ما عدا ح/279)، أصول ثابتة أخرى (المخزون الأدنى، سندات المساهمة والضمانات المدفوعة للغير، الزبائن والحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة)).

2.1.الأصول الجارية: تشمل جميع عناصر الأصول التي يتم تحويلها إلى سيولة نقدية خلال 12 شهر من تاريخ إغلاق الميزانية، وتتمثل في:(المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ(ح/30..ح/38)، الزبائن والحسابات الملحقة(ح/41 وما تفرع عنه ما عدا ح/419)، المدينون الأخرون (ح/409 ومدين: ح/42 و ح/43 و ح/44 ما عدا 444 إلى 448 و ح/45 و ح/46 و ح/486 و ح/489)، الضرائب (ح/444 و ح/445 و ح/447)، الأصول الجارية الأخرى (ح/48 مدين)، توظيفات وأصول مالية جارية (ح/50 خارج 509)، أموال الخزينة (ح/519 و غيره من المدينين (51 و52 و53 و54)).

2.الخصوم: تنقسم بدورها إلى مجموعتين:

1.2.الموارد الدائمة: تضم كل الموارد المالية التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، وتشمل:

1.1.2.الأموال الخاصة: وتشمل: رأس المال الصادر أو الحساب المستغل (ح/101 و ح/108)، رأس المال غير المطلوب (ح/109)، العلاوات والاحتياطات (ح/104 و ح/106)، فارق إعادة التقييم (ح/105)، فارق المعادلة (ح/107)، النتيجة الصافية (ح/12)، الترحيل من جديد (ح/11)).

2.1.2.الديون الطويلة الأجل: وهي الديون التي يكون تاريخ استحقاقها يفوق السنة تشمل: مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية(ح/ 15 خارج 155)، الاهتلاكات والديون المماثلة (ح/16)، الديون المرتبطة بالمساهمات(17)، الضرائب المؤجلة على الخصوم (ح/134 و ح/155)، إعانات التجهيز (ح/131)، اعانات أخرى للاستثمار (ح/132)، الديون الأخرى غير جارية (ح/229)).

2.2.الديون القصيرة الأجل: وهي الديون التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من سنة أي في الأجل القصير وتشمل: الموردون والحسابات الملحقة (ح/40 خارج ح/409)، الضرائب (دائن: ح/444 و ح/445 و ح/447)، الديون الأخرى (ح/ 419 و ح/509 ودائن: ح/ 42 و ح/43 و ح/44 ما عدا من 444 إلى 447 و ح/45 و ح/46 و ح/48)، خزينة الخصوم (ح/519 وغيره من الديون 51 و 52).

رابعا. شكل الميزانية المالية:

يكون شكل الميزانية المالية على النحو التالي:

الجدول رقم (01): الميزانية المالية

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية الحقيقية	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة:Actifs immobilisés قيم معنوية:Valeurs incorporelles قيم مادية: Valeurs corporelles قيم مالية:Valeurs financières أصول ثابتة أخرى autre actifs immobilisés		**أموال دائمة: Capitaux permanents** أموال خاصة: Capitaux Propres ديون طويلة الأجل: Dettes à long terme	
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
أصول متداولة:Actifs circulants قيم الاستغلال: Valeurs d'exploitation قيم محققة: Valeurs réalisables قيم حاضرة:Valeurs disponibles		**ديون قصيرة الأجل: Dettes à court terme** ديون قصيرة الأجل: Dettes à court terme	
مجموع الأصول المتداولة		مجموع الديون القصيرة الأجل	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

تساعد الميزانية المالية على حساب صافي المركز المالي أو صافي الذمة المالية (Valeur Patrimoniale) للمؤسسة على النحو التالي:

صافي المركز المالي للمؤسسة = مجموع الأصول – مجموع الديون (ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل)

صافي المركز المالي للمؤسسة = الأموال الخاصة.

خامسا. الميزانية المالية المختصرة:

عبارة عن جدول يبرز المجاميع الكبرى لعناصر الأصول والخصوم، كما يلي:

الجدول رقم (02): شكل الميزانية المالية المختصرة

الأصول (Actifs)	المبالغ	الخصوم (Passifs)	المبالغ
اصول ثابتة		موارد دائمة	
أصول متداولة		ديون قصيرة الأجل	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

سادسا. أدوات تحليل الميزانية من المنظور المالي:

يعتمد تحليل الميزانية من المنظور المالي على مجموعة من الأدوات، نوجزها فيما يلي:

1.تحليل مؤشرات التوزان المالي:

1.1.رأس المال العامل (Fonds de roulement):

يعتبر رأس المال العامل من الوسائل الهامة التي تستخدم في مجالات تقييم التغيرات في سيولة المؤسسة، حيث يتمثل في فائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول غير الجارية، أي ذلك الفائض من السيولة المتبقية من تمويل الأصول غير الجارية باستخدام الأموال الدائمة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الجارية، كما يعرفه على أنه ذلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها باستخدام الأصول الجارية المتحولة إلى سيولة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول غير الجارية. والجدول الموالي يلخص طريقة حسابه و تفسير أهم حالاته.

الجدول رقم (03): طرق حساب رأس المال العامل

الرمز	طريقة احتسابه	التعليق
FR	**<u>من أعلى الميزانية:</u>** **FR=الموارد الدائمة – الأصول الثابتة** **<u>من أسفل الميزانية:</u>** **FR: الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة**	**FR>0** : وهي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة. **FR<0:** يعني أن الموارد الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة وهذا ما يدل على ضعفها المالي. **FR=0:** رأس المال العامل معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وهي حالة نادرة الحدوث. **FR>0:** يعني أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، ويبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان. **FR<0:** يعني أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير. **FR=0:** يعني أن الأصول المتداولة مساوية للخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) ، وهذه الحالة تشكل التوازن المالي الأدنى ، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقيها، إلا أن هذا الوضع من الممكن أن يخلق لها بعض المشاكل نتيجة وجود بعض التذبذبات في دورة الاستغلال، يترتب عليها عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى.

1.1.1.عوامل تغير رأس المال العامل :يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة و أخرى، وهذا التغير يمكن أن يكون إما بالزيادة أو النقصان، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات والعوامل التي تقف ورائها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية. ويمكن تلخيص العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل في الشكل التالي:

الجدول رقم (02): عوامل تغير رأس المال العامل

العوامل التي تزيد في رأس المال العامل		
نقص التثبيتات: -التنازل عن الأصول المادية والمعنوية؛ - التنازل عن الأصول المالية وتسديد القروض طويلة الآجال.	**زيادة في الأموال الخاصة:** -زيادة رأس المال الاجتماعي؛ -زيادة الاحتياطات تحت تأثير النتائج الإيجابية؛	**زيادة في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال:** - الزيادة في الاستدانة الطويلة ومتوسطة الآجال.
العوامل التي تخفض في رأس المال العامل		
زيادة التثبيتات: -خسارة جديدة للأصول المادية، المعنوية والمالية؛ - الانتاج المثبت.	**نقص في الأموال الخاصة:** -تخفيض رأس المال الاجتماعي؛ - خسائر الاستغلال؛ - توزيع الاحتياطات؛ - توزيع الترحيل من جديد في شكل علاوات الأسهم.	**نقص في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال:** -نقص في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال؛ - تسديد القروض الطويلة ومتوسطة الآجال؛ - تسديد الحسابات الجارية للشركاء.

2.1.1.أنواع رأس المال العامل:

ينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أقسام:

-**رأس المال العامل الإجمالي:** يعبر عن حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة، كما يبين نوع نشاطها، ففي المؤسسات التجارية ترتفع قيمة رأس المال العامل ويكون المسؤول المباشر عن توليد الأرباح. أما في المؤسسات الانتاجية فتنخفض قيمته.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة (الجارية) = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق +قيم جاهزة

-**رأس المال العامل الصافي أو الدائم:** وهو جزء من الأموال الدائمة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة (الجارية).

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأموال الدائمة – الأصول غير متداولة

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأصول الجارية – ديون قصيرة الأجل

-**رأس المال العامل الخاص:** وهو ذلك الجزء المستخدم من الأموال الخاصة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول غير متداولة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير متداولة

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل

-**رأس المال العامل الأجنبي:** تعبر عن إجمالي الديون الموجودة بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج بغرض تمويل نشاطها الأساسي.

رأس المال العامل الأجنبي = الديون القصيرة الأجل + الديون الطويلة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.